بلا قناع

katebkom@gmail.com
صالح الشايجي

علماء وأزمنة

من السفه والعبث المغامرة بمصائر الدول لأي هدف أو غرض كان، لأن الدول وجدت لتبقى وليستقر ناسها ويسيروا في خطوط الحياة واتجاهاتها بانين لا هادمين.
ورغم تثميني وتقديري لحق بعض أعضاء مجلس الأمة فيما يثيرونه من محاولات تنقيح الدستور من أجل أسلمة القوانين بلوغا إلى الدولة الدينية الكاملة، فإني أرى عدم صواب الرؤية لدى أولئك الإخوة أو حتى من يؤمن بطروحاتهم ويشجع أهدافهم.
إن ربط هذا الأمر بدرجة التدين هو خطأ وهو نوع من مخادعة الذات أو مخادعة الآخرين، لأن التدين أمر فردي لا جمعي وهو خاص بالفرد ويتعلق به، وفي يوم الحساب يحاسب الفرد على أفعاله ولا يحاسب الجمع على ما فعل الفرد.
كما أن الادعاء بضرورة الأخذ بالتشريعات الإسلامية هو استجابة للأوامر الدينية أو الربانية هو في الحقيقة قول فيه من الصحة الكثير، ولكن فيه من الخطأ أكثر إذا ما علمنا بقصور التشريعات عن تغطية جميع متطلبات الحياة العصرية الراهنة والمقبلة، وهذا القصور ليس من عيب في تلك التشريعات، ولكن منبع القصور الظرف الزمني لها، بمعنى أن هذه التشريعات أو القوانين وضعت لعصرها ولتغطية حاجات زمنها، وكانت كاملة ومكتملة آنذاك، ولكنها لا تملك صفة الديمومة والامتداد التاريخي، ونتذكر هنا القول المنسوب للنبي محمد في إجابته على سؤال في أمر دنيوي، حيث قال «أنتم أعلم بأمور دنياكم»، وفي هذا القول تفريق واضح بين شؤون الدنيا وشؤون الدين، ذلك أن امور الدنيا يسيرها ويختص بها الناس والأرض لا السماء ولا الأنبياء.
إن ما يجب أن يربطنا بالدين هو ثوابته وتعليماته الربانية، وليس ما لحق به من اجتهادات بعض الناس ممن سموا أئمة أو مجتهدين والذين قننوا وشرعوا للعصور التي عاشوا فيها ولما يوافق أزمنتهم وحتى ظروفهم المكانية، ونتذكر الإمام الشافعي الذي غير كثيرا من أفكاره وفتاواه الشرعية بعدما غير مكان إقامته.
ولكل عصر أئمته ومجتهدوه، ومن الخطأ إدامة التشريعات على مر الأزمنة، وعلماء زماننا هذا أعلم كثيرا من علماء تلك العصور الغابرة، ومن الخطأ الأخذ من القدامى والتنكر للمحدثين وهم يعيشون زماننا وظروفنا.

الزاوية

dralialhuwail@yahoo.com
د.علي عبدالرحمن الحويل

رفقاً بالوافدين فنحن المقصرون

شهدت الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي في يناير 1962 مطالبة النواب بتفضيل الكويتيين في التعيين للوظائف العامة! لم تتوقف الشكوى الشعبية منذ ذلك الحين الى اليوم حول منافسة الوافد للمواطنين على فرص العمل، وهي شكوى مبالغ في تقدير حجمها في قطاع الدولة التي استطاعت الى سنوات قليلة ماضية استيعاب جميع المواطنين في دوائرها المختلفة دون عناء، كما ان وجود الوافدين في معظمه يجيئ لسد النقص في بعض من المهن الفنية والتخصصية والحرفية، الا ان الشكوى تصبح ذات بال في القطاع الخاص، اذ يتفوق عدد الوافدين على الكويتيين بشكل ملحوظ ويشكلون منافسة يصعب على الكويتي مواجهتها.
بلغت نسبة المواطنين الى اجمالي تعداد السكان 30٪ في العام 2015 ويشكل الوافدون 70٪ من اجمالي التعداد البالغ 4,320 ملايين نسمة، تنامت اعداد الخريجين الكويتيين وحققت فوائض في خريجي بعض التخصصات على حساب التخصصات العلمية الخلاقة والعصرية، وتزامن هذا مع تعطل في خلق وظائف جديدة بسبب تأخير تنفيذ المشاريع الانمائية للدولة والذي صاحب التعثر في التخطيط الاستراتيجي للبلاد وعدم توجيه التعليم لخدمة سوق العمل، اضافة للصعوبات التي اعترضت القطاع الخاص في استيعاب جزء من مخرجات التعليم ومنها تدني كفاءة مخرجاته، ادت هذه العوامل مجتمعة الى قلة المعروض من فرص العمل مقابل تراكم اعداد اكبر من طالبي الوظيفة، مما خلق لوائح انتظار طويلة على المتاح من الوظائف، وساهم في تعقيد الامر تكون ما يسمى بالبطالة المقنعة التي استولت على الدرجات الوظيفية دون مردود على الانتاج، كما ساهمت التعيينات البراشوتية الشهيرة التي بموجبها جرت تولية المناصب وفرص العمل لغير مستحقيها بإثارة السخط الشعبي على المجلس النيابي والحكومة التي وجدت متنفسا مؤقتا لها في تشجيع موظفي الدولة على التقاعد المبكر خاصة للإناث بعرض مزايا مادية عالية أرهقت ميزانية مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وتداخلت ولا تزال مع هذه العوامل «الواسطة» وهي المحاباة وتمييز الأقرباء والمعارف على باقي المواطنين في التوظيف وغيره من خدمات الدولة.
يتجاوز عدد الوافدين في البلاد الـ 3 ملايين، 30٪ منهم – أي مليون وافد – ليس لديهم وظائف في الدولة بقطاعاتها الثلاثة مما يجعلهم مصدر خطورة على الامن وان كانت الاحصاءات الأخيرة تنفي وجود هذا التهديد، وأثر العدد الهائل نسبيا للوافدين سلبا على مرافق الدولة وبناها التحتية، فصار على المواطن تحمل اشغال المستشفيات ولائحة الانتظار الطويلة التي تصل الى 3 أشهر للحصول على غرفة مستقلة في اي مستشفى او لإجراء الفحوصات التخصصية البسيطة كالأشعة المغناطيسية، كما أدى تأثيره غير المباشر على أسعار العقارات وقيمها الايجارية، فقد ارتفعت الى معدلات غير مسبوقة في الأعوام من 2013 الى 2016 التي شهدت زيادات مطردة في اعداد العمالة الوافدة.
تشكل زيادة اعداد السكان المفتعلة عاملا مهما في الازدحام المروري وحوادث الطرق اضافة للتلوث السمعي والبيئي الذي بلغ ذروته.
يبقى ان نؤكد ان الوافدين لم يتسللوا الى البلاد وانما جاءوا بموجب موافقات بل دعوات رسمية، وأدى معظمهم ما أنيط به من مهام فاكتسبوا الاحترام والتقدير اللذين يستحقونهما.

جرس

samy_elkorafy@hotmail.com
سامي الخرافي

متى؟

الغالبية من الشعب الكويتي لديه من الأمنيات الكثير.. ولكن ما يعيق ذلك أن البعض أصبح مثل «الطوفة» الإسمنتية يرفض كل خير لهذا الشعب من أجل أنانيته ولأن لديه النفوذ والعلاقات القوية، التي استطاع بها وبغيرها تأصيل سلوكيات كانت تعتبر في الماضي «معيبة» وليست من عاداتنا.. ولهذا جاءت هذه المقالة على شكل «أحلام» ليست مستحيلة لكنها صعبة لأن «الطوفة» أصبحت حجر عثرة فإننا بحاجة «لمطرقة» من أجل كسرها وبناء مكانها جسرا قويا مبنيا على الحب والاحترام.
متى يأتي اليوم الذي نرى فيه «النظام» مطبقا في كل الأماكن فتذهب لإنجاز معاملتك أو مصلحتك دون حاجة لواسطة نائب أو غيره، فالكل سواسية أمام القانون فصاحب الحاجة له الأولوية دون أن تكون لأحد المنة عليه.
متى يشعر الفاسد أو المرتشي بأنه غير مرغوب فيه في أي مكان ومنبوذ ويشعر بالعار وأن هذا الزمن ليس زمنه والملعب ليس ملعبه؟ فأصبح لدى الجميع الشجاعة على فضحهم، الأمر الذي يجعله يخرج من الكويت غير مأسوف عليه، وروحة بلا رجعة.
متى نشعر كمواطنين بأننا سواسية في كل شيء مصداقا لحديث المصطفى ﷺ «لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى» ونشعر بأن المناصب ليست محتكرة لفئة أو طائفة أو قبيلة.. فصاحب الكفاءة هو من يكون «فاله» المنصب دون الوضع في الاعتبار من يكون، فالرجل المناسب في المكان المناسب.
متى يأتي الوقت الذي يشعر فيه الموظف الصالح بأنه أقوى من موظف المصالح وإنه متميز عليه ولديه كل الامتيازات التي تجعل موظف المصالح يتغير كليا لأن وجوده أصبح غير مرغوب فيه، الأمر الذي سينعكس على الأداء العام في جميع الوزارات والهيئات الحكومية.
متى نرى جميع التيارات السياسية متحدة جميعها من أجل هدف واحد وهو تنمية «الكويت» بعيدا عن أي تكسب سياسي أو انتخابي ودون أن تبرز كتلة على أخرى من أجل خطف الأضواء منها، ومتى يأتي الوقت الذي تكون فيه الأعراض وحرمة الأشخاص مصونة ونبتعد عن أي تجريح أو إساءة لأي إنسان مهما اختلفنا معه فلقد أصبح التشهير مثل «السلام عليكم» عند البعض!
متى يأتي الوقت الذي ندفن فيه «الطائفية» وكل ما يجعلنا متفرقين ونكون كما كنا نقول دائما «أنا كويتي» فكنا قديما أقوياء لأننا لم نعرف تلك الإفرازات التي ظهرت مؤخرا والتي فككت نسيجنا الوطني.
آخر الكلام: قيل لعمر بن العبدالعزيز: يا أمير المومنين.. إن الناس قد تمردت وساءت أخلاقها ولا يقومها إلا السوط، فقال لهم: كذبتم فإنه يقومها العدل والحق.

رأي

تداعيات التفكير في إلغاء الرقابة على صفقات الأسلحة

بقلم: عزة الغامدي

لكل دولة مصالح عليا وغالبا ما تكون هذه المصالح منبعثة من اعتبارات وأساسيات لا يتم التفاوض عليها بمعنى حين يكون المطلب يتعلق بضروريات تمس النظام العام والمصلحة العامة تفرض الضرورات آليات عمل مختلفة عما هو متعارف عليه.
وحين نعدد الضروريات الأساسية للدولة يأتي الأمن في مقدمة الأولويات لما يمثله من ركيزة اساسية في ذود المخاطر عن الدولة والمواطنين إذن كل ما يتعلق بالأمن يتعلق بالمصالح العليا للدولة.
لذا غالبا ما نطالب بأن يكون الأمن بمختلف مؤسساته في الدولة محصننا من الأهواء وأن توضع تحت كلمة أمن خطوط حمراء حتى لا يتم الإخلال بهيبة الدولة ومصالحها العليا لتتمكن مؤسسات الدولة الأمنية من فرض السلطة العامة وتطبيق النظام العام.
ويأتي هذا الفرض من خلال تعزيز الأمن بكل ما يحتاجه في عمله من اجهزة عسكرية وأسلحة وغيرها من المتعلقات الأمنية التي تعين العسكريين من فرض هيبة القانون والدفاع عن الدولة وحفظ هيبتها في حالتي السلم والحرب.
لذلك غالبا ما يتم تخصيص ميزانيات مفتوحة للمؤسسات العسكرية لتلبية متطلباتهم وفق الرؤية التي يرون أنها تحقق مصالح الدولة العليا وفقا لتقديراتهم الأمنية والعسكرية التي غالبا ما تتسم بطابع السرية ويحظر النشر او التعليق حولها.
ولنأتي قليلا للحديث حول الميزانية التي تخصص سنويا للمؤسسات العسكرية بمختلف القطاعات سواء لوزارة الدفاع أو الداخلية أو الحرس الوطني للتزود بالسلاح الذي يحتاجونه في مؤسساتهم، حيث ان تقدير هذه الميزانية السنوية لا يأتي وفق أهواء شخصية بل يأتي بعد دراسة وافية للمستجدات التي تطرأ على الساحة الإقليمية والدولية فتتطلب عليهم طلب ميزانية مفتوحة بمعنى ان إقفال الميزانية او تقديرها قد يختلف في بداية العام عن منتصف العام لما قد يستجد في المشهد السياسي العالمي.
فالإجراءات الاحترازية هذه من الضرورات الأمنية التي لا يتم الجدال او النقاش حولها أو حتى الجهر بتفاصيلها وغالبا ما تتمتع بالسرية لأنها تقع في منظومة المصالح الأمنية للدولة.
الكل يعي تماما ان النقاش في شتى أمور الدولة نقاش يتم تداوله في وسائل الإعلام المختلفة والإعلام مفتوح فهو لا حدود جغرافية له بل يطلع عليه الكل لذا فإننا دائما ما نطالب بان تتسم اخبارنا الأمنية بطابع السرية وهذا حق مكفول لكل دولة فهناك امر تبديه وآخر تخفيه وهذا حق مشروع.
ومن هذا المنطلق، تظهر الحاجة الماسة الى ضرورة إلغاء الرقابة عن ميزانية بند التسليح أو حتى صفقات السلاح التي تبرمها الدولة لنضفي عليها طابع السرية وهذا حق مشروع وأعتقد أن كل غيور على مصالح الدولة لن يغضبه ذلك الأمر وبالأخص ان المعنيين بالرقابة على ميزانية بند التسليح ليسوا عسكرين وليس لديهم خبرات عسكرية وبالتالي فإن رقابتهم غير مجدية ولا تصب في الصالح العام بل ستكون كما نشهده حاليا مدخلا لأسئلة نيابية قد تؤثر على مصالح الدولة العليا.
البعض قد يقول ان حق الشعب ان يتحقق من ان هذه الأموال تسير في مجراها الصحيح وبعيدا عن الشبهات وهذا بالتأكيد حق مشروع بحيث تكون الرقابة على صفقات الأسلحة المختلفة التي تبرمها المؤسسات العسكرية من خلال لجنة الداخلية والدفاع بحيث يعرض الوزير المختص على أعضاء اللجنة الميزانية المعتمدة وتفاصيلها وعدد الصفقات المبرمة بطابع من السرية بعيدا عن الإعلام وبعيدا عن رقابة أشخاص ليسوا على دراية بمتطلبات العمل الأمني وتداعياته.
من جانب آخر إضفاء طابع السرية على تداعيات التعاقد مع مصانع أسلحة دون أخرى وذلك لأن هذا التعاقد قد يندرج تحت مصالح الدولة القومية.

قل الحق

Yousufyacoubq@hotmail.com
د.يوسف يعقوب البصارة

وا أسفاه يا حسرتاه

وطني لو شغلت بالخلد عنه
نازعتني إليه في الخلد نفسي
هذا البيت مسطر بماء الذهب ترعرعنا عليه وهو لأمير الشعراء أحمد شوقي، رحمه الله، يبث في نفوس العرب جميعا التصاقهم بأوطانهم وضرورة الدفاع عن الوطن بكل ما أوتي الإنسان من قوة وسلطة ومقدرة ولو كان بخط قلم.
انتشرت قبل سنوات وأعيد نشرها وبثها في الاسابيع الماضية اسماء لأعضاء مجلس أمة سابقين وحاليين اتهموا بأنهم قد تسلموا من المال السياسي وغير السياسي مبالغ طائلة يسيل لها اللعاب.
وإذا نحن شعب يخاف الله ويتقيه فعلينا ألا نتهم احدا إلا بإدانة المحاكم، لأن الطعن في الاسم والعرض والسمعة ليس بالأمر الهين، اضيف الى ذلك ما كشف عنه من تحويلات مالية جبارة لحسابات خارج الكويت، واتهامات باختلاسات اخرى ذكرت في وسائل الاعلام.
واستنادا للقول الشائع «لا توجد نار من دون رماد»، فإن جلست لي مع مجموعة من أهل البلد ومن أطياف مختلفة تطرقوا الى عدة اشياء وبينوا بعض الأمور، استنادا الى انه قد تكون هذه الاتهامات صادقة، ورجاؤهم لي التطرق لهذه الامور، لأن قلوبهم محروقة على وطن أهين وأموال نهبت.
وهأنذا أبين تلك النقاط، متمنيا ان تكون هذه الاتهامات مجرد ارهاصات، قد تبرؤ ساحتهم لاحقا.
إن تستر القبيضة والمرتشين على أنه لا عقوبة الا بنص ولغياب نصوص تشريعية، وساحتهم القضائية نظيفة، عليهم ان يوعوا بأن يوم القيامة ليس هناك قصور في تشريعات.
أي مبلغ يدفع لعضو برلمان وهو على رأس عمله لاسيما المال السياسي يضعه في شكوك، لان مثل هذا المال يدفع لجعل الحق باطلا والباطل حقا أو تلاعبا في تشريعات وتصويت، إن بعض هؤلاء من لا يصيبه أي شيء وذو ذمة واسعة فلا غرابة ان يكون من القبيضة، من بينهم عضو لم يكن إمام مسجد فقط بل كان يعتلي منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجمع والمناسبات ليذكر للناس بقال الله وقال الرسول. فأين عمله مما نهى الله ورسوله عنه.
من بين الأسماء من اتصف بأمور في حياته البرلمانية، حيث لا يكون غريبا عليه الاتهام.
كيف يكون احدهم ممن اتهموا ولهم أماكن للعبادة يذكر فيها الحلال والحرام، بل كيف ان سيدنا الحسن وسيدنا الحسين عليهما السلام سبطي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قدما نفسيهما ضحايا لمحاربة الظلم والعدوان وقهر الخارج عن الدين فكيف ينصهر هذا الاتهام مع نهج آل البيت عليهم السلام؟!
في سورة الاحزاب بين الله سبحانه وتعالى لزوجات النبي رضي الله عنهن بأن عذابهن مضاعف، لكونهن مسلمات ولكونهن زوجات الرسول وآل بيته، فعار عليهن كبير ان يأتين بفاحشة وينطبق ذلك الامر على من هم من آل هذا البيت الطاهر.
كيف يجرؤ هؤلاء ان كان الادعاء صحيحا بأن ينكثوا قسمهم أمام الله بأن يحافظوا على المال العام؟! ألا يعتبر يمينهم هذا يمينا غموسا!
وتعليقي على ما سبق ذكره من ممارسات يندى لها الجبين ان صدقت ما يلي
يجب أن يتحمل كل مدعى عليه مسؤولية عمله دون أن يمس ذلك عائلته ونسله، واذكر في هذا المقام القول:
لئيم أتاه اللوم من ذات نفسه
ولم يأته من إرث أم ولا أب
إن النفس لأمارة بالسوء، ويعلم القبيضة والمرتشون.. الخ بحق انفسهم ان كانوا اقترفوا ما حرم الله ورسوله، فباب التوبة مفتوح، وبإمكانهم ارجاع حقوق أهل الكويت من دون جلجلة، وعليهم ان يسألوا شيوخهم وسادتهم عن فحوى ما سأذكر أدناه من آيات وحديث لعلهم يعودون الى جادة الصواب، فأبواب المغفرة مفتوحة ليلا ونهارا، شريطة أن ترجع اموال الدولة لخزينتها.
● (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) البقرة: 281.
● (ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) آل عمران: 161.
● (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين) يونس: 61.
● (وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير) هود: 111.
● لعن الله الراشي والمرتشي والرائش.

من القلب

m.husseiny@alanba.com.kw
محمد بسام الحسيني

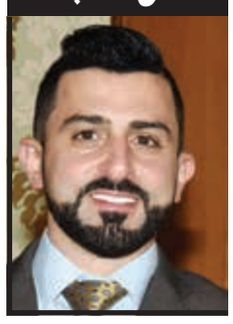

بين «استئناف الحضارة».. ونوبل

حمل خطاب «استئناف الحضارة» الذي قدمه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد في القمة العالمية للحكومات معالم طريق عملي وواقعي نحو سلام عالمي دائم ينطلق من صناعة إنسان يتمتع بجودة الحياة، وتُتاح له فرصة العيش في مجتمعات تسودها ثقافة المبادرة والإنتاج والتمكين والتطوير ومكافحة الفساد، ويلعب فيها الإعلام دور الموجّه والمحفّز بدلاً من التحريض والتجييش.
لنتخيل لو أن جميع الحكومات تتفرغ للنهوض بمجتمعاتها وتتخذ من «السعادة الإنسانية» بوصلة لعملها. كم من الصراعات سنتفادى وكم من الفرص المهدورة سننقذ؟
إن فاعلية هذا الخطاب مستمدة من سيرة صاحبه الذي حقق ما يكفي ويزيد من الإنجازات النهضوية التي تعضّد كل كلمة من كلماته بالجدية.
معه لم تعد الخطابات مجرد عظات رنانة كما اعتدنا طويلاً في عالمنا العربي أن تكون، بل أصبحت واقعاً ملموساً ومقروناً بوسائل القياس والمؤشرات الكمية والنوعية التي يذكرنا دائماً بأنها الحكم والفيصل تجاه أي رؤية أو خطة أو عمل. وأمامنا الإمارات كلها كنموذج حي في تقدمها المتسارع والشامل على كل الصعد، بما فيها سعي حكومتها لخلق بيئة دولية للتنمية تؤسس أرضية صلبة لمستقبل عالمي عنوانه الازدهار والسلام والتعايش واستئناف حضارة محورها الإنسان وارتقاؤه وإعداده للمستقبل.
إن الجهود المشهودة لهذا القائد الملهم لشعوب العالم قاطبة تستحق أسمى درجات التقدير والتكريم الدوليين. وبعد كل ما قدمته مؤسسة مبادرات محمد بن راشد من جهود في غرس بذور السلام بمفهومه الواسع القائم على الاستقرار والتنمية والتشجيع على العطاء الأدبي والإنساني وإثراء حرية النشر والتعبير كلنا أمل، نحن كعرب وأبناء لهذه المنطقة الضاربة جذورها في عمق التاريخ، بأن يُمنح جائزة نوبل للسلام، فسموه بلا شك من أبرز مستحقيها في عالمنا اليوم.
إن منح الشيخ محمد هذه الجائزة بما لها من قيمة معنوية وشهرة سيحمل أفضل رسالة ممكن أن يوجهها القائمون عليها إلى عالم أنهكته الصراعات ونزعات الانغلاق بينما هو في أمسّ الحاجة لـ«استئناف الحضارة» وفقاً لما وجهنا إليه هذا الرجل الرؤيوي صاحب القول المقرون بالفعل.